

رقم الوثيقة : MDE 28/040/2002 (وثيقة عامة)

بيان صحفي رقم :

28 يونيو/حزيران 2002

الجزائر : محاكمة حبيب سوايدية تسلط الضوء على بواعث القلق إزاء التقاعس عن إجراء تحقيقات

في الفترة السابقة لموعدها المحاكمة المتعلقة بقضية التشهير التي رفعها وزير الدفاع الجزائري السابق الجنرال المتقاعد خالد نزار ضد الضابط السابق في الجيش الجزائري حبيب سوايدية، والمقرر أن تبدأ في باريس يوم الاثنين، دعت منظمة العفو الدولية اليوم السلطات الجزائرية إلى الكف عن عرقلة التحقيقات في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

وحبيب سوايدية هو مؤلف كتاب صدر في العام 2001، تحت عنوان *الحرب القذرة*، ويورد بالتفصيل أبناء التعذيب وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن، والمليشيات التي تسلمها الدولة والجماعات المسلحة خلال النزاع الحالي. ويقاضيه خالد نزار بتهمة التشهير عقب ملاحظات أدلى بها حول الجنرال المتقاعد على شاشة قناة تلفزيونية فرنسية في مايو/أيار 2001.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "حبيب سوايدية أدلى بمزاعم خطيرة" وأضافت أنه "مع استمرار انتظار آلاف العائلات بعد مدة تصل إلى عشر سنوات لمعرفة حقيقة ما جرى لأقربائها الذين قُتلوا أو "اختفوا"، آن الأوان لمبادرة السلطات الجزائرية إلى الوفاء بالالتزامات الدولية المترتبة عليها باتخاذ خطوات محسوسة لكشف النقاب عن حقيقة هذه الجرائم وجرائم عديدة أخرى مثلها."

وتكرر المنظمة مرة أخرى دعوتها إلى السلطات الجزائرية لتشكيل لجنة تحقيق مستقلة وحيادية من دون المزيد من التأخير للتحقيق في آلاف عمليات القتل وحوادث "الاختفاء" وأبناء التعذيب وسواها من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ العام 1992 على أيدي قوات الأمن والمليشيات التي تسلمها الدولة والجماعات المسلحة.

وفي هذه الأثناء برز مؤخراً تطور مقلق في قضية التعذيب التي رفعت ضد خالد نزار في فرنسا في العام 2001. فقد سحب أحد المدعين الثلاثة واسمه عبد الوهاب بوقروحة دعواه في إبريل/نيسان 2002 عقب إلقاء القبض على ابنه في الجزائر بتهمة إقامة صلات بجماعة مسلحة. وكان اثنان من ضحايا التعذيب وعائلة ضحية ثالث، يعيشون جميعهم في فرنسا، قد رفعوا القضية، زاعمين أن نزار مسؤول عن التعذيب الذي ارتكب عندما كان وزيراً للدفاع في الجزائر بين العامين 1990 و1993.

وقد أصدرت السلطات الجزائرية منذ إبريل/نيسان 2002 مذكرة اعتقال دولية ضد رشيد مسلي، وهو محام جزائري يدافع عن حقوق الإنسان ويعيش في المنفى ويُتوقع أن يمثل كشاهد دفاع (نفسي) في المحاكمة التي تبدأ اليوم. وهو متهم بالتورط مع "جماعة إرهابية تراول أنشطتها في الخارج". ويبدو أن التهمة تستند إلى عزم رشيد مسلي على إرسال جهاز هاتف محمول إلى أحد المعارف في الجزائر الذي نقل إليه معلومات حول أوضاع حقوق الإنسان في البلاد.

